

## محاكمة الدستور أم حرية الصحافة؟

### المصري اليوم

بقلم د. عمرو الشويكي ٢٠٠٧/٩/٢٧

لا يعرف المرء لماذا في كل مرة يكشر الحكم عن أنيابه في وجه حزب أو صحيفة أو شخص أو جماعة سياسية، لا بد أن تكون ناجحة ومؤثرة ويحبها الناس، أمر مدهش أن ترتكب كل يوم أخطاء تصل في بعض الأحيان إلي الجرائم وتغمض الحكومة عينها عنها، فتسمح «لمعارضة» غير مسؤولة «وحنجورية» لا وجود لها في الشارع أن تصرخ وتشتتم دون قواعد لأنها غير مؤثرة، وتترك صحفاً صفراء تصدرها لجنة السياسات بالتنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية لكي تسب كل تجربة ناجحة أو يستشف منها قدرة ما علي النجاح، ويوجهوا كل أنواع الشتائم والإهانات البذيئة لكل شخص محترم ومهني، حتي لو كان السوء الشديد في الأوضاع الحالية، هو الذي اضطره أن يتحول إلي نافذ أو معارض، لتجليات الحكومة في السياسة والاقتصاد، وفي الشارع وأماكن العمل، و«مؤسسات» الحكومة.

وجاء الحكم بحبس خمسة رؤساء تحرير صحف، ليسجل واقعة غير مسبوقة في عهود الاستعمار – بتعبير استخدمه صديقنا أنور الهواري في اتصال هاتفي معه بعد الحكم عليه بالحبس سنتين – وهم الأساتذة عادل حمودة رئيس تحرير الفجر ووائل الإبراشي رئيس تحرير صوت الأمة، وعبدالحليم قنديل رئيس التحرير السابق لجريدة الكرامة وإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور وأخيراً أنور الهواري رئيس تحرير الوفد.

وأعقبت هذه الأحكام ماثول إبراهيم عيسى أمام النيابة لأكثر من ٧ ساعات ثم تحويله للمحاكمة في جلسة ستعقد في ١ أكتوبر المقبل، بتهمة الترويج لشتائم تتعلق بمرض الرئيس والإضرار بالاقتصاد الوطني والتأثير السلبي علي الاستثمار، كما حاول البعض أن يعزل قضية الدستور عن الأزمة السياسية التي تعيشها مصر، وعن قضية حرية الصحافة التي يتربص بها رجال الفكر الجديد، لتبدو وكأنها قضية صحيفة طائشة لا تحترم القانون والتقاليد المهنية.

والحقيقة أن عقاب تجربة الدستور يأتي علي الجوانب الإيجابية والجريئة الموجودة فيها، فهي مقلقة لأي حكومة بليدة، لكونها صحيفة ناجحة، لديها أسلوبها الخاص في التعبير عن نفسها، وتمثل طريقة في الكتابة ومدرسة في الفنون الصحفية تتسم بالجرأة والمشابعة، و تستخدم العامية غير المبتذلة في صياغة مادتها التحريرية، وهو أمر عرفته الصحافة المصرية منذ الأربعينيات، وأخيراً اتسمت بالمصداقية وحققته قدراً كبيراً من النجاح، وفوق ذلك تمتعت بالمصداقية والنزاهة ولم يشب تاريخها شائبة مشينة تخجل منها، فلم يشترها أحد ولم تبع نفسها لأحد.

والمؤكد أن كل هذه المصوغات كان من شأنها أن تكون عنصر نجاح واستقرار للصحيفة في ظل أي نظام محترم، يقبلها كلون مهني وسياسي حتي لو اختلف معها، يحاول أن يهدئ من روعها وحدثها، ويواجه ما يعتبره تجاوزاً عبر نقابة الصحفيين، ومن خلال قوانين غير جائرة لا تجيز حبس الصحفي في قضايا النشر.

والحقيقة أن مشكلة الحكومة مع صحيفة الدستور تكمن في ضيقها وحنقها الشديد من كونها حولت الخطوط الحمراء إلي خضراء، وحولت المحرمات السابقة في الصحافة المصرية إلي أمور عادية، كنقد رئيس الجمهورية وسياساته، ورفض مشروع التوريث، وأبدت انزعاجها الشديد من كون أن هناك صحفاً تركز علي هذه القضايا وتحقق نجاحاً كبيراً بين القراء.

والمؤكد أنه في البلدان الديمقراطية، لن تجد هذا العدد من الصحف الذي يستهدف رئيس الجمهورية بهذه الصورة وهذا الإصرار، فالصحف الأمريكية لا تستهدف الرئيس بوش بنفس الطريقة التي نجدها في بعض الصحف المصرية، رغم نقدها الشديد له.

فهل يعني ذلك أن مصر أكثر ديمقراطية من أمريكا؟ بالتأكيد لا، إنما يعني ببساطة أنه في ظل نظام ديمقراطي أو بالحد الأدنى نظام يقبل بالتداول السلمي ولو بين أجنحته وتياراته المختلفة، ينعكس هذا

الوضع بشكل تلقائي علي الصحافة وعلي طريقة تعاملها مع رئيس الجمهورية ومع المسؤولين في الدولة، فتصبح الطريقة مختلفة عما نشاهده أحيانا في الدستور أو الكرامة أو العربي أو صوت الأمة، أما إذا بقي رئيس الجمهورية في الحكم ٢٦ عاما، وشعر الناس بانفصال كامل بينهم وبين الحكم، ووجدوا أنه لا يتحرك بجدية في مشروع أو قضية واحدة، إلا مشروع التوريث، يصبح الاحتجاج وأحيانا الصراخ اليومي ولو من أجل التنقيص عن شحنة الغضب هو من سنن الحياة، ويصير «هز» الوضع الفرعوني لمنصب رئيس الجمهورية ذو الصلاحيات المطلقة، بتركيز النقد عليه، هو البديل المتاح، طالما لا توجد آلية واحدة لتغييره سلميا.

وهذا في الحقيقة ما فعلته صحيفة الدستور في بعض جوانب معالجتها للأوضاع السياسية، فمن السذاجة أن يتعامل البعض مع جراءة إبراهيم عيسى وتجربة الدستور علي أنها منزوعة الصلة عن الواقع السياسي الذي نعيشه، ولا أن النجاح الهائل الذي حققته بعيد أيضا عن رغبة الناس العميقة في قراءة هذا النوع من الكتابة، والذي بالتأكيد كان سيختلف في بعض جوانبه في حال إذا كنا نعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي، وكان سيبقي فيه خفة الظل والسخرية من الأوضاع القائمة، والبساطة والجرأة في التعبير، وغيرها من الجوانب المهنية التي أضافتها الدستور للصحافة المصرية.

والمؤكد أن الدستور أصبحت معرضة لنوعين من الهجوم وربما العقاب، الأول تحت حجج ودوافع سياسية يتهمها بالتجاوز والشتيمة وترويح الشائعات، وهي كلها أمور لا أساس لها من الصحة وليس لها أي سند قانوني، والثاني مهني يعتبرها تخلط بين الخبر والرأي، وهي أقرب إلي المنشور السياسي منها إلي الصحيفة، وهي اتهامات أيضا لا تصمد كثيرا في الواقع، لأن الصحيفة بالتأكيد مرآة لواقعها السياسي والاجتماعي، ولا تمتلك ترف الحياد أو الحكمة في النقد علي الطريقة الأوربية أو الأمريكية التي تجري في مجتمعات «مرتاحة»، فالدستور عبرت بضجيجها وصخبها عن صراخ وأنين ملايين المصريين الذين يسمعون منذ ربع قرن نفس الكلام ويرون تقريبا نفس الأشخاص.

والحقيقة أن التضامن مع إبراهيم عيسى والدستور، وبأقي الزملاء عادل حمودة ووائل الإبراشي وعبد الحليم فنديل، وأنور الهوارى، هو أمر في الحقيقة لا يمثل فقط تحديا سياسيا أمام الجماعة الصحفية، إنما أيضا تحديا مهنيا في احترام التنوع في طريقة الكتابة، كما هو موجود في كل بلدان العالم، وأن ما يردده بعض «الفضلة» مهنيا حول تجربة الدستور وتلك النظرة المتعالية علي تجربتها الشابة والمثيرة أمر يثير الريبة، لأننا في الدفاع عنها ندافع عن التنوع وعن طرق الكتابة المختلفة والتي من المؤكد أن كثيرا منا لا يستطيع أن يكتب بنفس طريقة الدستور ومنهم ربما كاتب هذه السطور، لكن الدفاع عن التنوع والاختلاف يعني الدفاع عن الذات أيضا التي لا يمكن أن تتحقق وتتواجد إلا في ظل هذا التنوع الذي يعرفه العالم كله.

فكما توجد في بلد مثل فرنسا صحيفة اللوموند الرصينة وليبراسيون شبه اليسارية – سابقا – و«كنار أنشينييه» الساخرة والتي تتشابه مع الدستور، ويوجد في بريطانيا الصحف التابلويد بجوار الجارديان والإنديبندنت، فالطبيعي أن توجد في مصر الدستور والمصري اليوم، والوفد، وصوت الأمة، والفجر، ونهضة مصر، والبديل، والعربي، فهؤلاء هم صناع التنوع المهني وربما أيضا صناع الحرية وقبول الآخر داخل هذا الوطن.